موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج

نيفين عبد المنعم مسعد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــــة

تنوعت التفسيرات التي قدمت لمواقف التيارات الإسلامية من غزو الكويت، وذهب أصحابها بخصوصها مذهبين مختلفين، الأول: ركز على الأسانيد الشرعية، ولبها حرمة كل مسلم على أخيه، ووعيٌ بتصرف بعض الجماعات فيما تطالع من نصوص، تصرفا انحاز بها لهذا الطرف أو ذاك تبعا لتعريفها من هو المسلم، وتقديرها لحدود حرمته. والثاني: ركز على المسوّغات البراجماتية وجوهرها توازنات القوة السياسية. وخلص إلى أن موقف كل جماعة خضع لحسابات دقيقة أملاها شكل تفاعلاتها مع بيئتها الداخلية والخارجية، والتفسيران يعالجان معاً بشيء من التبسيط ظاهرة تتصف بحكم طبيعتها بالتعقيد[1]. وذلك أنه مع اندلاع أزمة الخليج، وقعت الجماعات الإسلامية نهبا لتناقض نفسي ـ فكري داخلي؛ لأنه بينما شاقها الانحياز إلى العراق على ما بينهما من قطيعة أيديولوجية حادة، فلقد امتنع عليها في الوقت ذاته تفهم دوافع الكويت للاستقواء بالأجنبي على سابق دعمها المادي لها، وهنا كان للمتغيرات البيئية ومنها السياسية دورها في حسم هذا التناقض، وترجيحها لأحد الخيارين دون الآخر، وتلك هي المقولة الأساسية للدراسة.

ومن هذا المنطلق تجرى مناقشة موقف اثنتين من الجماعات الإسلامية من غزو الكويت: هما الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، وحركة النهضة بتونس، يجمع بينهما أنهما عارضتا التدخل الأجنبي معارضة أنستهما حينا علة التدخل وداعيه، ويميز بينهما الانتساب إلى اتجاهين فكريين مختلفين: (الإنقاذ كتعبير عن عدة اتجاهات يغلب عليها الراديكالية، والنهضة كتعبير عن الإتجاه الإصلاحي). ويسبق ذلك ويتقدمه

القاهرة، وعزاها بعضها لتآمر الطرفين الأمريكي والعراقي على المسلمين، خلا موقف إخوان الأردن من أية إدانة صريحة مماثلة للغزو؛ فلقد ترفق أول بياناتهم في التعامل مع الغزو؛ إذ نعته بأنه «دخول» والتمس تفهما ضمنيا ـ اتضح فيما بعد ـ لدوافع القيادة العراقية بإشارته لفكرة العدالة التوزيعية «سداً لحاجة المعوزين من أبناء هذه الأمة»، واستنكر الإجراءات الدولية المبدئية الخاصة بتجميد الأرصدة العراقية، واقترح مقابلها مجموعة من التمنيات الطيبة منها ما يتعلق ببذل الجهود العربية والإسلامية «لتطويق المشكلة وحلها»، ومنها ما يتعلق بتمسك شعوب المنطقة «بحقها في الحرية وممارسة الشورى الفاعلة»، وبأخذها بالإسلام «كمنهاج شامل لبناء الحياة»؛[2] ولم تخرج بيانات الإخوان التالية عن هذا التطور وإن زادت الحرب حدة انفعالها، وحيثما نَوّه القليل منها بمحنة الشعب الكويتي وليس بحقوقه فإنه فعل بمعزل عن الاستدلال بأسانيد المشروعية القانونية، وأتى في سياق لا يكاد يخلو من الغمز[3].

الزاوية الثانية هي الربط العضوي المبكر والمستمر بين قضيتي الكويت وفلسطين؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من الجماعات الإسلامية (ومنها الفصائل الأخرى للإخوان) قد عبرت في مراحل مختلفة عن قناعتها بالعلاقة الارتباطية بين القضيتين، إلا أن خصوصية إخوان الأردن تبدَّت في محورية وضع تلك العلاقة في كل بياناتهم بغير استثناء؛ ومن هنا فإن الإخوان يقرنون بين «الدم الكويتي والدم الفلسطيني واللبناني»، ولا يفهمون هوان الأخير على المنظمة العالمية إلا لكونه «لا يرتبط بالمصالح الأمريكية»[4]، ويحشرون «شهداء ملجأ العامرية وإخوانهم من شهداء فلسطين ولبنان» بين الرواد «لتحرير الجزيرة وفلسطين وكل أرض اعتدى عليها الظالمون»[5]، ويعتبرون حرب الخليج بمثابة جولة جديدة من جولات الصراع العربي الإسرائيلي فهي «حرب يهودية عربية سادسة»[6]، ولا يفتأون يتخذون واقعة الغزو مناسبة لإعلان تمسكهم بأرض فلسطين التي تمتد «من البحر إلى النهر»[7]. (عبد العزيز، 1991؛ شرف، 1991).

في تلك الحدود يمكن القول: إن إخوان الأردن قد ارتبطوا ارتباطا بالغا بالقاعدة الشرعية الثالثة التي تنهى عن موالاة غير المسلمين، وغلب عليهم في إطارها الاقتناع بالتآمر من طرف واحد على العراق والمسلمين «يغزوكم بنو الأصفر (الروم) على ثمانين راية، تحت كل راية اثنا عشر ألفا»[8]. وهذا الموقف يمكن تفسيره جزئيا بتأثير مجمل السياق المجتمعي الأردني على تفكير الإخوان، حيث تعاونت مجموعة متشابكة من العوامل على جعل القضية الفلسطينية شأنا أردنيا داخليا، كما تعاونت

تمسكهم بإدانة الغزو العسكري العراقي للكويت، ومع استنكارهم، بخلاف إخوان الأردن لمسوغاته، فإن تقاطر الجيوش الأجنبية قد حدا بهم إلى التركيز بصورة أوضح على خطورة التدخل العسكري في شؤون المنطقة حرصا على قوة العراق كرصيد للمسلمين.

بقول آخر: لقد فصل إخوان مصر بين العراق ككيان مادي، وبين العراق كنظام للحكم «نحن نتفق إلى حدٍ كبير مع سياسة الحكومة المصرية فيما يختص بإدانة الغزو العراقي، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري، ولكننا نختلف معها في مسألة التدخل الأجنبي في المنطقة..»[11] ولقد ارتبط هذا الموقف بتحول الإخوان من مساندة الدور العسكري المصري ـ العربي ـ المسلم في الخليج[12] إلى معارضته بشدة لهذا الوجود[13].

بيد أن الملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أنه مع تكاثر المواجهات بين الإخوان وبين نظامهم في أكثر من مناسبة، مثل دعوة مبارك لإلغاء الأسلحة التدميرية للعراق، ومنع الإخوان من المشاركة في وفد الوساطة الإسلامية[14]، إلا أن الإخوان درجوا على نقد الموقف الرسمي المصري كجزء من نقدهم الأشمل لمواقف النظم العربية دون التعامل معه بذاته (غانم، 1991) وكان من بين الاستثناءات المحدودة لتلك القاعدة هجومهم على الموقف الرسمي غداة اندلاع الحرب بوصفه بالانحياز للولايات المتحدة «حليفة الصهيونية»[15]. ولعل تلك النقطة تحديدا كانت من محاور الخلاف بين إخوان الأردن وإخوان مصر الذين أخذ عليهم موقفهم المتوازن رغم ما كان لهم «من عوائد ومواقف، الجميع ينتظرها»[16].

فإذا انتقلنا إلى التجمع اليمني للإصلاح الذي ينضوي تحت جناحه الإخوان المسلمون، وجدنا أنه اتخذ موقفا طبعه تذبذب وتردد واضحان، هما بعض أثر التركيبة السياسية القبلية للنخبة الحاكمة التي ينتمي إليها قطباه. فالشيخ عبد الله الأحمر زعيم التجمع هو شيخ مشايخ قبائل حاشد التي ينتمي علي عبدالله صالح رئيس اليمن لإحداها (قبيلة سنحان)، وهو من واقع تلك الصفة يتمتع بعضوية مجلس الرئاسة، ويشرف على اللجنة المكلفة بإعادة تنظيم البلاد إداريا، كما أن الشيخ عبد المجيد الزنداني زعيم الإخوان يتغلغل بأنصاره في مواقع الأمن الوطني المسؤول عن التأمين السياسي للنظام، وهو إلى ذلك يهيمن على سائر المعاهد الدينية في الدولة[17].

ومن ناحية ثانية، يرتبط التجمع بعلاقات تاريخية وطيدة مع السعودية،

الخيارين السابقين حسب مقتضى الحال (إخوان اليمن).

ولقد أثارت تلك المواقف انتقادات متبادلة بين هذه الجماعات وبعضها البعض على نحو ما أشير إليه بين إخوان مصر وإخوان الأردن، وأخرى بينها وبين جماعات ظلت تشاركها الآصرة الفكرية والحركية حتى عهد قريب كما حدث بين إخوان مصر والجبهة الإسلامية القومية السودانية التي انشقت على التنظيم لجملة قضايا شرعية وسياسية (علي، 1991)، فلقد انتقد بعض إخوان مصر التوظيف السياسي للدين من قبل الجبهة بقوله: «إني أسأل حسن الترابي بدوري: كيف تأتي وتساند من خدع الناس، ولبس زِيّ العلماء بعد أن ولغ في دماء الأشقاء المسلمين والعرب بدعوى أنه يريد مالا لكي يحرر القدس والمسجد الأقصى؟..»[20]. وثالثة بينها وبين الفصائل الإسلامية الأخرى في دولها كما حدث بين التجمع اليمني وجماعة إبراهيم الوزير التي وصفت موقف النظام وحلفائه بأنه «تنكر لأبسط قواعد الأخلاق والإنصاف والعدل» (السعيد، 1991).

وفيما يلي تنتقل الدراسة إلى التركيز على نموذج آخر لتأثير البيئة السياسية على مواقف الجماعات المعنية من الغزو معبرا عنها بجماعتي: الإنقاذ والنهضة، يتم ذلك عبر التعرف على شكل التفاعل بين هاتين الجماعتين، وبين نظاميهما عشية الغزو، ثم استعراض موقفهما من الأزمة في درجة تأثره بهذا التفاعل، وأخيرا مناقشة المردودات الداخلية والخارجية لهذا الموقف على الجماعتين كل منهما في دولته.

الإنقاذ والنهضة عشية غزو الكويت:

في الوقت الذي راحت تتجمع فيه نذر أزمة حادة ووشيكة في العلاقات العراقية ـ الكويتية، كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة مشغولتين بتقويم مجمل التطورات الداخلية في بلديهما، وتعيين موقع كل منهما على خريطة القوى والأحزاب السياسية.

كانت جبهة الإنقاذ خارجة لتوها من معركة انتخابية على مستوى البلديات والولايات حصدت فيها 55% من إجمالي الأصوات وفق تقدير الدوائر الرسمية، و82% حسب تقديراتها الذاتية[21]، وعلى الرغم من التجاوب الشعبي الكبير الذي صادفته تحركات الجبهة في الشهور القليلة السابقة على إجراء الانتخابات، وعلى الرغم من الثقة المبكرة التي خالطت تصريحات قادتها وشابتها إلا أنه من الممكن القول: إن نتائج تلك الانتخابات أتت لتفاجيء حتى الإنقاذيين أنفسهم، ولو من باب الشك التقليدي في حيدة السلطة ونزاهتها.

المبدئي مع الإنقاذيين لحين انتهاء التصويت، وقام بحشد قواه من ورائهم كما فعل حزب حماس (جمعية الإرشاد والإصلاح سابقا)، ولكن ما إن أعلنت نتائج الإنتخابات البلدية والولائية حتى قدر للجبهة الإسلامية أن تشهد تبدل معالم الساحة السياسية التي برزت فيها، وانتصرت الواحد منها تلو الآخر، بدءا من مراجعة القانون الانتخابي، وانتهاء بإعادة هيكلة النظام لأنماط تحالفاته؛ ومن هنا أيقنت الجبهة الإسلامية أنها لن تحوز بسهولة ثقة الناخبين، وحتى إن هي حازتها فإنها لن تتمكن من تشكيل أغلبية برلمانية ما لم يرتبط ذلك بتوجيه ضربة استباقية للنظام القائم تجهض مساعيه الرامية لتهميشها، والملاحظة اللافتة للانتباه أنه إذا كانت جبهة الإنقاذ قد وظفت بدايات أزمة الخليج لإدارة صراعاتها السياسية، فإنها في مرحلة لاحقة قامت بفك الارتباط بينهما، وركزت صراحة على هدف الوصول إلى السلطة. ومن الممكن أن نتبين ذلك من تصريح عباس مدني زعيم الجبهة عشية اندلاع الحرب في 16 كانون الثاني (يناير) 1991 بقوله: «حرب أو لا حرب، ما من شيء سيثنينا عن الهدف الأساسي، وهو إقامة الجمهورية الإسلامية في الجزائر هذا العام».[22]

أما بالنسبة لحركة النهضة التونسية، فإنها عشية غزو العراق للكويت كانت تعيش في ظروف الجبهة الإسلامية نفسها قرب نهاية عام 1988 ومطلع عام 1989 عندما كانت تسعى للحصول على تأشيرة العمل الحزبي، لكنها خلافا لها كانت تنقصها الثقة في أن يكلل مسعاها بالنجاح. ومن الأمور ذات الدلالة أن انتخابات البلديات التي انعقدت في تونس قبل يومين اثنين من انعقاد نظيرتها في الجزائر أي في 10 حزيران (يونيو) 1990 قد أسفرت عن فوز التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنسبة 85% من إجمالي الأصوات، وسيطرته من ثَمَّ على 244 بلدية من 245 جرى التنافس عليها، وكان هذا الفارق بين نتيجة الانتخابات البلدية في كل من الجزائر وتونس، هو الفارق نفسه بين التجربة الديمقراطية في الدولتين آنذاك. فعلى جانب، كان هناك ما يربو على عشرين حزبا سياسيا معترفا بها، وكانت هناك حرية في التعبير عن الرأي، وكانت هناك أيضا درجة عالية من الحيدة في إدارة الانتخابات، وعلى جانب آخر، لم يكن هناك أكثر من ستة أحزاب سياسية مقيدة الدور محدودة الفعالية باستثناء الحزب الحاكم، وكانت هناك رقابة صارمة على الكلمة المكتوبة والمنطوقة، وكان هناك تزييف منتظم للإرادة الشعبية. وفي هذا المناخ، آثرت أحزاب المعارضة التونسية السلامة، فقاطعت الانتخابات البلدية تعبيرا عن ضعف ثقتها في الحكومة من جهة، واحتجاجا على عدم احترام رغبتها في إجراء بعض الإصلاحات السياسية

وكانت أزمة الخليج هي المختبر الحقيقي لهذا التحول، ففي يوم من آب (أغسطس) أشار علي العريض المتحدث الرسمي باسم النهضة إلى اعتزام الحركة تصعيد المواجهة مع السلطة حيث قال: «نحن يجب أن نواصل الكفاح، فما من وسائل للوفاق مع السلطة، ومن خلال المظاهرات في الشوارع سنكافح من أجل حقوقنا وحقوق البلد»[26].

من واقع ما سبق تبدو لنا أهمية تحليل موقف النهضة والإنقاذ من واقعة الغزو على ضوء توازنات القوة في المجتمعين: التونسي والجزائري في تلك الآونة، والربط بين موقفيهما، وبين قرار الجماعتين معا بالشروع في (تونس) أو استعجال (الجزائر) الوصول إلى سدة الحكم، كل منهما في دولته.

موقف الإنقاذ والنهضة من واقعة الغزو

عندما وقع الاجتياح العراقي للكويت هاجمت الإنقاذ بشدة واقعة الغزو، فحمل بن حاج على الرئيس العراقي ووصفه «بالهدام»، وأطرى عباس مدني على السعودية ودعاها بالبلد المعتدل الذي قد تستلهم الجزائر تجربته الإسلامية في المستقبل. ونحت النهضة منحى مماثلا، فرفض راشد الغنوشي احتلال الكويت، كما رفض ما ينجم عنه من آثار، ولكن بانعقاد قمة القاهرة الطارئة وتسليمها بحق الدول الخليجية في الاستعانة بالقوات الأجنبية تحول موقف الجماعتين الإسلاميتين من نقيض إلى نقيض؛ فاعتبارا من هذا التاريخ نزعت فكرة الوجود الأجنبي من سياقها الأشمل المتمثل في واقعة الغزو، الأمر الذي أدّى إلى الإلحاح على الدعوة لانسحاب قوات التحالف، والسكوت في المقابل عن دعوة العراق للانسحاب، وبصفة عامة، فإن تحليل الوثائق الصادرة عن الجماعتين المعنيتين غداة القمة والتي تكفلت بتحديد موقف كل منهما من الأزمة، يكشف عن درجة كبيرة من التشابه في الخطوط العامة لهذا الموقف والتي تمثلت فيما يلي:

1 ـ وجود مؤامرة غربية تتعرض لها الأمة الإسلامية بشكل منتظم منذ عام 1973، وتتمثل غايتها في «دوام عزة وتوسع إسرائيل، ودوام استغلال خيرات المنطقة، وأساساً البترول».

2 ـ ضلوع بعض الحكام المسلمين وفقهائهم ممن لايقدرون مسؤولياتهم أمام الله في صوغ تلك المؤامرة، وحياكتها من خلال ما أسبلوه عليها من غطاء قانوني، ومثل هذا الموقف في تصور الجماعتين ينزع عن صاحبه «كل شرعية دستورية أو دينية

وإن اختلف معه من حيث الدرجة.

1 ـ من حيث عناصر التشابه، نجد أن النظامين: الجزائري والتونسي شاركا الجماعتين الإسلاميتين في شجب التدخل الأجنبي، وفي الدفع بالتسرع في استدعائه، وعلى ذلك، امتنعت تونس عن المشاركة في أعمال قمة القاهرة التي مثلت في تصورها غطاء لهذا التدخل، كما أن الجزائر التي شاركت في أعمال المؤتمر رفضت التصويت على توصياته، ثم خرجت من بعد لتحمل على القمة حضورا وتوصيات.

ومن الممكن أن نتفهم أبعاد الموقف الرسمي لكل من الجزائر وتونس على ضوء مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة، وذلك أن النظامين: الجزائري والتونسي لم يسعهما الانفصال عن ذلك الإجماع الشعبي الذي تحقق من حول أسلوب إدارة الأزمة، فمثل هذا الانفصال كان يخلي الساحة للإسلاميين، وكان يمكنهم من توظيف سخط الجماهير لصالحهم بعدما أهاج التدخل الأجنبي ذكريات الماضي القريب، فلقد ظلت علاقة الشعبين: الجزائري والتونسي بالغرب، علاقة مركبة تجمع الحب إلى الكراهية،[29]، وكانت أزمة الخليج مناسبة للإفصاح عن الشق الثاني من تلك العلاقة الغريبة: الكراهية. فلم ينس الجزائريون لفرنسا أنها التي حاولت طمس هويتهم الوطنية على مدى مائة واثنين وثلاثين عاما متصلة، ولا هم نسوا للعراق أنه من أوائل المعترفين بحكومتهم الحرة في المنفى عام 1958.كما لم ينس التونسيون لأمريكا أنها التي أوقفت إدانة مجلس الأمن لإسرائيل بعد استباحة أجوائها في عام 1985، وهكذا بدا صدام حسين فجأة وكأنه أصبح رمزاً لتحدي الغرب ورياثبه بعد تاريخ طويل من العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين، ولقد عبر أحد المثقفين التونسيين عن هذا الوضع بقوله: «إن الحس الشعبي في بلادنا وراء من يصمد لا من ينبطح». (الذوادي، 125:1991).

وهنا أصبح من المتعذر على أي من القوى السياسية «بما في ذلك الحزب الحاكم في تونس والجزائر» أن ينشق عن هذا الإجماع أو يجافيه، فنجد أن بعض القوى قد أدانت واقعتي الغزو، والتدخل معا «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس»، وإن أتت إدانته غير مشفوعة على الأرجح بحل ناجع بخلاف بعض التوصيات الفضفاضة بالحوار السياسي، أو التشاور حول التدابير التي يفرضها الموقف «جبهة التحرير الوطني في الجزائر». البعض الآخر ذهب خطوة أبعد بتأييده المطلق للغزو إيمانا بالحقوق التاريخية للعراق في

القدرة على التمييز بين منطق الدولة، ومنطق المعارضة، فمن الأمور ذات الدلالة أن التعدي على مصالح الدول المشتركة في التحالف، ومن بينها مصر قد وقع بواسطة مظاهرة نظمها حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم نفسه، ولقد نعت التونسيون مسلك الجزائريين في هذا الخصوص بقولهم: «إنهم تركوا الأحزاب الدينية تتضخم، والآن هم مضطرون للعمل على منافستها على الأرضية نفسها، أما هنا فإن «الإقصائيين» ـ يقصدون الإسلاميين ـ في طريقهم إلى التدهور».[32] ولكن خلال تلك الحالات المستثناة حفظ النظامان: التونسي والجزائري موقفهما الرسمي داخل حدود التوازن والاعتدال، من خلال إدخال رفضهما لواقعة الغزو بين مكونات هذا الموقف وعناصره، ومن هنا، سمحا بالإعراب عن بعض مظاهر التعاطف الشعبي مع العراق، وصدرت عنهما أكثر من مبادرة لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية (معوض، 1990). ولكن عندما أوفد صدام حسين مبعوثه إليهما في شهر شباط (فبراير) 1991 ليطالبهما بقطع العلاقة مع دول التحالف، ويدعوهما لوقف بعثات الحج إلى السعودية، فإن هذا كان في عرف النظامين بمثابة انتهاك، أو تجاوز للخط الأحمر، وهذا يفسر رفضهما الاستجابة لتلك المطالب[33].

ولم تعرف الجماعتان الإسلاميتان في المقابل حدودا لموقفهما الداعم للعراق، وما كان ينبغي لهما أن تعرفا، فلقد كان التزايد جزءا من آلية إدارة الصراع مع النظامين: الجزائري والتونسي؛ بقصد إحراجهما أمام الرأي العام، ومن هنا، فإنه بقدر ما كانت كل جماعة تغلو في موقفها بقدر ما ، كانت تأنس إلى عجز النظام عن ملاحقتها، وفي هذا الإطار، نافست الجماعتان الإسلاميتان نظاميهما في مجال التوسط بين الفرقاء، من جانبها، وأرسلت النهضة راشد الغنوشي ممثلا لها في وفد الحركات الإسلامية الذي زار كلا من الأردن والسعودية والعراق وإيران في شهر أيلول (سبتمبر) 1990، وتوصل في ختام أعماله إلى مجموعة من التوصيات انصرفت إلى إعلاء قيم الأخوة، ونبذ استعمال القوة، وإقامة النظام الإسلامي العادل، القائم على مبدأ الشورى، وربط قضية الخليج بمختلف قضايا الأمة الإسلامية لاسيما قضية فلسطين[34]. وفيما يتصل بجبهة الإنقاذ فلقد تردد زعيمها ونائبه عدة مرات على الرياض وبغداد وطهران للقيام بجهود منفردة للوساطة، والتباحث مع كبار المسؤولين في تلك الدول[35].

ومن تحدّي الصفة التمثيلية للنظامين: الجزائري والتونسي في الخارج إلى تحدّي شرعية كل نظام على أرضه، وهنا، كانت جبهة الإنقاذ هي الأنشط؛ لأنها

أهمية التعرض لأبعاد تلك المراجعة النقدية، وكذلك لأهم ما تخلف عنها من آثار.

أبعاد المراجعة النقدية

1 ـ بعد تكييف الأزمة، من الممكن القول: إن محاكمة الإنقاذ والنهضة على مستوى تكييفهما لأزمة الخليج كانت تمثل امتدادا لمحاكمة النظام العراقي نفسه، وذلك بعد أن حُمِّل التيار الإسلامي بوجه عام مسؤولية تشجيع صدام حسين على الاستمرار في تحدي الشرعية الدولية، فلولا دعمه له ما كان مضى سادرا في غيه، وأخذت أصوات المعارضة التي كانت تنبعث على استحياء في بدايات الأزمة تعلو بالتدريج، وقد وضعت الحرب أوزارها. وفي هذا الشأن أثيرت نقاط اربع رئيسة:

أ ـ التأييد المطلق للنظام العراقي، وفصل واقعة التوسل بالغرب عن واقعة الغزو التي أفرزت هذا التطور. فبالمخالفة مع هذا الموقف المعلن أكد بعض الأعضاء البارزين في حركة النهضة هم الشيوخ عبد الفتاح مورو الأمين العام المساعد، وفاضل البلدي (رئيس مجلس الشورى)، وحمادي الجبالي (عضو المكتب التنفيذي) على رفضهم لاحتلال الكويت ومسوِّغاته المختلفة (العدالة التوزيعية، تحرير فلسطين، الوحدة العربية.. الخ) كما أكدوا على إدانتهم لانتهاك العراق حقوق الإنسان الكويتي، وتمسكهم في المقابل بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. ويمكن إيجاد صلة جزئية بين هذا الموقف المؤيد لدول الخليج، وبين فترة العامين التي قضاها مورو في السعودية، أو بينها وبين الخلفية الثقافية لهذا الرجل على اعتبار أن مورو هو محامٍ ورجل قانون.

ب ـ تصوير الصراع الدائر بين الغرب والعراق على أنه صراع بين قوى الكفر وقوى الإيمان، مع وضع العراق داخل الدائرة الثانية، فعلاوة على ما يحويه هذا التصوير من خلط واضح بين المفاهيم لاسيما استخدام مصطلح الكفر أحيانا بالتبادل مع مصطلح الصليبية الجديدة، رغم كون الحملات الصليبية كانت لها تاريخيا دلالاتها السياسية الخالصة غير الدينية، فإنه حتى في إطار التصوير الديني للصراع في الخليج ذهب البعض إلى وصف هذا التصوير بأنه لون من ألوان الانتهازية السياسية خاصة، وأن ممارسات النظام العراقي ضد شعبه لا تشفع له في التحلي بالصفة الإيمانية. وفي هذا الإطار جاء البيان الصادر عن رابطة الدعوة الإسلامية بالجزائر واعيا بحدود الدور الذي استخدم فيه الدين لتسويغ واقعة الغزو أو تكريسها. فلقد نبه بيان الرابطة إلى أهمية انتفاض الشعوب الإسلامية على نظمها المخادعة «بما في ذلكم

أفتوا بجواز التوسل بغير بني ملتهم، بوهم توافق مصلحة الطرفين، أو نبل الغرب وفروسيته. فبالتناقض مع هذا الرأي أكد حمادي الجبالي على أن السعودية لا هي أساءت إلى الأراضي المقدسة، ولا هي دنستها، لاسيما وأن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج يعود إلى فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، أي أنه يسبق زمنيا واقعة غزو الكويت. وهاجم الجبالي تصريحات علي العريض المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة في هذا الشأن، وذكر أن المسلمين لم يفتوا بجواز استقدام الغرب إلا للضرورة، ومن هنا فإن الدعوة لمجاهدة دول التحالف كان ينبغي أن تسبقها الدعوة لتحرير الإرادة العربية[42]، كما أدان محمد الهاشمي الحامدي عضو الحركة محاولة زرع البغضاء بين الشعوب الإسلامية، واستعداء بعضها على البعض الآخر[43].

د ـ يرتبط بالنقطة السابقة الحديث عن خضوع واقعة الغزو شرعا لحكم إصلاح ذات البين «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما» فلقد أبى البعض هذا التكييف، وعَدَّه تشويها للواقع، وطمسا لمعالمه. وذلك أن العلاقة بين العراق والكويت لم تكن علاقة تقاتل بين الطرفين بل كانت علاقة بَغْي من طرف واحد. وفي هذا الإطار تحدث الشيخ أحمد حماني أحد أبرز الوجوه الإسلامية في الجزائر وهو مُفْتٍ ورئيس سابق للمجلس الإسلامي الأعلى، فذكر أن قرار مجلس الأمن الذي أجاز استعمال القوة ضد العراق قد نبع من المنطلقات نفسها التي أوردها كتاب الله لمواجهة واقعة محددة هي واقعة رد الاعتداء والدفاع عن النفس. ولخص حماني الموقف مستشهداً بآيتين من سورة الحج «أُذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله».[44] وإذا كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة قد تعرضتا لانتقادات نظرية من داخل المعسكر الإسلامي فإنهما فقدتا عمليا شيئا من مصداقيتهما بتبدد أوهام الآصرة الإيمانية التي انبنى عليها موقفهما الداعم للعراق، فلقد عاد المتطوعون الإسلاميون من وراء الخطوط العراقية محملين بذكريات مؤلمة عن معاملة العراقيين لهم. فعلى حد تعبير أحد هؤلاء المتطوعين: «إن البعثيين العراقيين لا يقبلون أحدا معهم»[45] ومن بعدُ، فإن الجدل الذي استهلَّه تكييف الجماعتين لأزمة الخليج سرعان ما صعده توظيفهما السياسي لملابساتها.

2 ـ بعد توظيف الأزمة كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة قد أرادتا من المزايدة على موقف نظاميهما في أزمة الخليج تشويه صورتيهما أمام الرأي العام الداخلي، أما وقد أحبط النظامان المعنيان هذا المسعى بإتخاذ موقف متوازن هو لدعم العراق أقرب

تجميد عضوية بعض أبرز أعضاء الجبهة مثل الشيوخ: الهاشمي سحنوني، وعزوز بن زبدة، ومحمد كرار، وسعيد معلوفي، وقمر الدين خرباني.[48] وفي الوقت نفسه ارتفقت الصراعات الداخلية في جبهة الإنقاذ باحتدام الحملات المتبادلة بينها وبين الفصائل الأخرى داخل الحركة الإسلامية لاسيما حزبا النهضة وحماس: يتهمانها بالطيش والنزق، وترميهما بالعمالة للنظام.

أما في حالة حركة النهضة، فإن واقعة التعدي على مقر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في 18 شباط (فبراير) 1991 كانت بمثابة نقطة تحول أساسية في مسارها، وذلك أنه على أثر ما تردد عن تورط بعض شباب الحركة في تلك الواقعة التي أسفرت عن مصرع أحد حراس المبنى وإصابة آخر، أعلن ثلاثة من أبرز أعضاء النهضة وهم الشيوخ عبد الفتاح مورو، وفاضل البلدي، وبن عيسى الدمني تجميد عضويتهم في الحركة بعد تثبتهم من تورطها في الواقعة، وأصدروا بهذه المناسبة بيانا في 7 آذار (مارس) 1991 أدانوا فيه التصرفات غير المسؤولة لبعض ناشطي الحركة لكونها «لاتسهم في إرساء قيم التسامح والتعاون في البلاد» فضلا عن «تعارضها مع القيم الدينية والحضارية»[49]. ومن جانبها أقدمت قيادة الجبهة على فصل مجموعة مورو ومن لحقها من عضوية المكتب التنفيذي. وعلى الرغم من أن خلاف مورو الغنوشي حول استراتيجية التعامل مع السلطة هو خلاف قديم، إلا أنه قد انطوى هذه المرة على عنصر جديد بانتقال عنف الحركة من الدفاع الى الهجوم؛ وذلك أن المتابع لتصريحات الشيخ عبد الفتاح مورو يلحظ حيرته أمام ظاهرة العنف السياسي، وتردده في تكييفها، فهو قد أباح أحياناً ممارسة الإسلاميين للعنف الدفاعي طالما أن «الأبواب كلها سُدَّت في وجوههم»[50] واتفق بذلك مع الغنوشي الذي تحدث عن «بعض ألوان الجهاد في سبيل الله، ومنها القتال درءاً للظلم»، لكنه رفض في أحيان أخرى العنف السياسي بشقيه الدفاعي والهجومي، وهو تطور جديد في منحاه الفكري، وفي هذا الإطار أتى قوله: «أنا مستعد لقبول أن أكون عرضة للعنف، ولا أرد الفعل بعنف مضاد لأن في هذا تكريساً لأسلوب نتيجته وخيمة جداً»[51]. ولقد اعتبر مورو أن استخدام العنف هو المحك الأساسي للتمييز بين حركة النهضة وجبهة الإنقاذ «ينبغي أن نعلم ألّا وجهَ للشبه بيننا وبين الإسلاميين الجزائريين، إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل ما كنا نمثله نحن في السبعينيات، لقد تطورنا، وندعو اليوم للانفتاح». من هنا، نفهم حدة رد فعل مورو على واقعة الهجوم على مقر الحزب الحاكم، فلقد عَدّها مجافاة للطبيعة السمحة للمجتمع التونسي (ميتكيس، 13:1991)[52] وخروجا على نص

التنظيمات الدينية المسيسة التي أثرت في الواقع الجزائري في الثمانينيات، والتي كان تفاعلها الصدامي مع السلطة (مثل جماعة مصطفى أبو علي) ملمحاً أساسياً من ملامح تلك الفترة، وعلى هذا المعنى، فإن جبهة الإنقاذ وإن كانت أكثر رموز الإسلام السياسي تألقاً وشعبية في الجزائر، إلا أنها لا هي الرمز الوحيد، ولا هي أقدم الرموز القائمة. فهناك العديد من الأحزاب التي تتنافس مع الجبهة على تمثيل الشارع الإسلامي بدرجات مختلفة من «التسييس». وقد سبقت الإشارة إلى أربعة من هذه الأحزاب وهي رابطة الدعوة الإسلامية، وحزبا حماس والنهضة، والحركة من أجل الديمقراطية، وجمعية العلماء لأحمد حماني، وحزب الله الجزائري لجمال الدين باردي. هذا بخلاف العديد من الأحزاب الصغيرة التي تلصق الصفة الاسلامية باسمها لأسباب مختلفة مثل حزب التجمع الجزائري البومديني الإسلامي (مسعد، 1991)[59]. وفي المقابل كانت حركة النهضة بمثابة أول معارضة سياسية إسلامية منظمة داخل المجتمع التونسي بعد فترة من انبثاقها عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم في عام 1971. وفي الوقت نفسه فإن الجماعات التي انفصلت عن النهضة، وكذلك الأحزاب الإسلامية اللاحقة (حزب التحرير الإسلامي منذ نهاية السبعينيات) لم تشكل خطرا يهددها بالنظر إلى ارتباط اسمها بكثير من أعمال العنف السياسي، وفي مواجهة انفراد النهضة بتمثيل المعارضة الإسلامية، تنافست ستة أحزاب سياسية أهمها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لمحمد مواعدة على تمثيل المعارضة العلمانية، وتلك الأحزاب وإن لم يكن لها حظ النهضة من الشعبية إلا أنها تمتعت مقارنة بها بشرعية العمل السياسي (ميتكيس، 1991 :31).

في هذا الإطار، ارتبط الخطاب «الإقصائي» لجماعتي: الإنقاذ والنهضة ببروز قضية التحالفات كقضية خلافية في علاقتهما بالتشكيلات السياسية الأخرى (الدينية والعلمانية) كل في دولته؛ فلقد رفضت جبهة الإنقاذ المشاركة في أي تكتل سياسي إسلامي لدخول الانتخابات التشريعية، وشرح عباس مدني موقفه من تلك القضية بقوله: «كيف القابض على المصداقية يتركها لكي يتبع من ليست له مصداقية بعدُ عساه أن يكسب معه أكثر؟.. كيف نترك شعباً بأكمله ونركض وراء أشخاص؟ من هؤلاء الأشخاص؟ وما هي كياناتهم؟ وماذا قدم لنا هؤلاء من برامج حتى نفضلها على برامجنا؟»[60]. وعندما ضغطت رابطة الدعوة الإسلامية على قيادة الإنقاذ لحضور الاجتماع الخاص بوضع استراتيجية انتخابية موحدة حاول عباس مدني تحويل وجهة النقاش إلى القضايا التي كانت تُغْنَى بها جبهته آنئذٍ، مثل التبكير بانتخابات الرئاسة،

من ذلك تشكيل حركة النهضة، فهو يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: المؤتمر العام للحركة، ثم مجلس الشورى ثم المكتب التنفيذي الذي تتبعه عدة مكاتب فرعية في المحافظات، وعلى قمة هذين التنظيمين يتربع كل من عباس مدني، وراشد الغنوشي متمتعين بسلطات وصلاحيات واسعة مقارنة بأقرانهما في الجهاز الرئيسي (المكتب التنفيذي). ومن هنا، قد يصح القول: إن تمرد بعض الأعضاء على مسلك الإنقاذ والنهضة في أزمة الخليج وغداتها قد سمح بفتح ملف قيادة التنظيمين وعلاقاتها الداخلية، وفي هذا الإطار هاجم محمد إيمان عضو شورى الجبهة في حديثه للتلفزيون الجزائري عباس مدني صراحة ووصفه بأنه بتجاهله لآراء كبار مستشاريه «قد أوجد مبدأ عبادة الشخص في الحركة»[65]. وتزامن هذا الموقف مع بعض القرارات التي اتخذها مجلس الشورى لتقييد سلطة رئيسه، فلقد نزعت عنه صفة المتحدث الرسمي الوحيد باسم الجبهة في القضايا المصيرية، وأحيلت تلك الصلاحية إلى مجلس الشورى نفسه كمؤسسة[66]. وعلى صعيد آخر، تم استبعاد عباس مدني من رئاسة وفد الجبهة في اثنتين من المناسبات الخارجية المهمة، وهما: مؤتمر صنعاء والخرطوم اللذان انعقدا في شهري شباط (فبراير) ونيسان (أبريل) 1991 على التوالي بهدف دعم العراق[67]، في حين كان مدني قد احتكر لنفسه من قبل صفة تمثيل الجبهة على المستويين: الداخلي والخارجي، وفي هذا الصدد تشير احدى الدراسات إلى ان عباس مدني قد ترأس بنفسه كل اجتماعات الإنقاذيين على مستويي البلديات والولايات من لحظة حصولهم على التأشيرة الحزبية وحتى تاريخ دخولهم الانتخابات، كما أنه تولى تنظيم تلك الاجتماعات كافة، وتحديد أولوياتها[68]، ولأن جبهة الإنقاذ لم ترسخ قواعد نقل السلطة وتداولها فلقد غدت مشكلة الخلافة بعد اعتقال مدني ونائبه مشكلة حقيقية تواجه أعضاءها؛ ففي الوقت الذي شهد فيه التنظيم صراعا على قيادته بين الجيل الجديد من الأعضاء ممثلا في سعيد قشي وعبد القادر حشاني، وبين الجيل القديم ممثلا في زبدة بن عزوز والهاشمي سحنوني، فإن الجيل القديم نفسه لم يتفق على ترشيح أحد من أعضائه، الأمر الذي تعرض معه التنظيم إلى نوع من الفراغ القيادي[69].

وبالنسبة لحركة النهضة، اكتسبت القضية بعداً آخر بوجود القيادة الرسمية للحركة خارج البلاد منذ عام 1989، ولقد أعرب عبد الفتاح مورو عن استيائه من هذا الوضع بقوله: «إلى حد الآن، لم أفهم هذه المسألة خاصة من الناحية التطبيقية. فأنا أتساءل كيف أن شخصا يقيم خارج البلاد يمكن أن يكون قادرا على التعليق على

لكن المهم أنه في كل مرة أثبتت حركة النهضة قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة والمحافظة من ثَمّ على «هويتها السياسية». ومن هنا فإنه على الرغم مما يبدو من الوهلة الأولى من أن خلاف عام 1991 قد أتم انفصام عرى التآلف بين ثالوث الغنوشي مورو النيفر الذي قام على أكتافه تنظيم النهضة، إلا أنه من الممكن القول: إن تخفف الحركة ولفظها المستمر لعناصر الرفض والمعارضة بين صفوفها قد سمح لها باستمرار حد أدنى من التجانس التنظيمي.[71]

ولم يكن الحال على هذا النحو بالنسبة لجبهة الإنقاذ، وذلك أن الجبهة لم يكن لها سابق خبرة بظاهرة الانشقاقات، كما أن خلافها مع شركائها في رابطة الدعوة الإسلامية حول فكرة العمل الحزبي (التي رفضتها جماعتا النهضة وحماس) لم ينشأ عنه استقطاب داخلي بين صفوفها، ومن هنا، يصح القول: إن أزمة الخليج كانت بمثابة أول اختبار فعلي لقدرة الإنقاذ على التماسك التنظيمي في مواجهة تمرد بعض عناصرها، وذلك أنه بالإضافة إلى التيار الأصيل الذي استمر يحفظ العهد لكل من مدني وبلحاج، ثم بعد اعتقالهما لمحمد السعيد وعبد القادر حشاني، كان هناك تيار آخر بزعامة سعيد قشي اعتبر نفسه ممثلا للشرعية الحزبية، وحصل على بيعة المكتب التنفيذي لولاية العاصمة، هذا بخلاف تيار منشق تزعمه بشير فقيه انسلخ عن كيان الجبهة، وباشر نقدها من الخارج، الأمر الذي بالغت معه بعض التحليلات في خوفها من تحول الجبهة لمجموعة من خلايا العمل السري تفتقد المركزية والتوجيه[72].

ب ـ ولكن من ناحية ثانية، فإن أيًّا من تلك الفصائل المنشقة لم ينجح في أن يقدم نفسه بديلا للتنظيم الأم في الدولتين المعنيتين، وإن نجح بدرجات متفاوتة في الاختصام من رصيده. وفي الوقت نفسه، لم تفرز أزمة الخليج معارضة سياسية قوية من خارج المعسكر الإسلامي رغم تكتل بعض رموزها في مواجهة الإنقاذ والنهضة، وتلك نقطة مهمة، ليس فقط لكونها تسلط الضوء على طبيعة التفاعلات السياسية في تونس وفي الجزائر، ولكن أيضا لكونها تكشف عن الحدود الفاصلة بين فرقة الرأي بين صفوف المعارضة السياسية (إسلامية وغير إسلامية)، وبين القطيعة بين تلك المعارضة كافة، وبين النظامين السياسيين في تونس والجزائر.

ففيما يتعلق بحركة النهضة، اتخذت الأحزاب التونسية الستة موقفا موحدا من قضية انزلاق الحركة إلى العنف، وأصدرت بهذا المعنى بيانا شارك في التوقيع عليه نفر من أعضاء حركة الوحدة الشعبية التي تمسك زعيمها أحمد بن صالح بالوقوف مع النهضة ودعم موقفها. أكثر من ذلك خطت المعارضة خطوة أبعد على طريق التنسيق

مما نجم عن تراجع دور إيران.

بالنسبة للسعودية، فإنه حتى اندلاع أزمة الخليج لم تكن هناك ثمة وثيقة رسمية تكشف عن طبيعة الدعم السعودي للحركات الإسلامية، أو ماهية تلك الحركات المدعومة، بحيث تأسست أكثر التحليلات السياسية بهذا الخصوص على مجموعة من الآراء الاجتهادية. ساعد على تعزيز انطباع الدعم أن الخطاب السياسي لبعض الحركات الإسلامية ومنها الإنقاذ قد انبنى على مبادىء الخطاب الديني الحنبلي السعودي نفسها (رفض البدع وعلم الكلام، الاعتداد بالإجماع، تأسيس السياسة الشرعية على اجتهاد العلماء.. الخ)[77]، لكنه ظل انطباعاً غير مدعوم.ولكن مع غزو الكويت كشف المسؤولون السعوديون النقاب عن دور المملكة في دعم الحركات الإسلامية؛ فلقد ورد على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي أن بلاده «مدت يد العون والمساعدة لهم ـ أي الإسلاميين ـ من منطلق ديني، وفي سبيل نشر تعاليم الدين الحنيف وتثقيف الجماهير بالثقافة الإسلامية». وأتبع ذلك بتسمية الحركات الإسلامية المدعومة في معرض نقده لموقفها من أزمة الخليج: «وأنه مما يحز في نفوسنا أن نجد أمثال المدني والغنوشي والترابي وقد تعاموا عن الحقائق، وتذرعوا بالباطل فأيدوا العدوان وناصروا الظلم».[78] وقد اتخذ البعض ذلك ذريعة على احتمالات تناقص الدعم المادي السعودي للجماعتين المعنيتين في المستقبل، في حين اجتهد البعض الآخر في إيجاد صلة بين تحول حركة المجتمع الإسلامي إلى العمل الحزبي (حزب حماس) وبين رغبة السعودية في خلق قيادة جديدة للحركة الإسلامية في الجزائر.

أما بالنسبة لإيران، فإن دعمها المعنوي للحركات الإسلامية ومنها الإنقاذ والنهضة لم يتأثر في الظاهر بموقف تلك الحركات من أزمة الخليج، وهو ما يمكن تفسيره بعوامل ثلاثة أساسية أولها: أن إيران لم تكن طرفا بموقفها «المحايد» في أي من المعسكرين المتنازعين. وثانيها: أن التقارب مع الإسلاميين الداعمين للعراق استهدف إرضاء المعارضة المتشددة داخل إيران التي رفعت راية الجهاد ضد «قوى الاستكبار». وثالثها: وهو الأهم أن دعم الحركات الإسلامية كان يعد ورقة إيرانية للضغط على النظم العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك «لاسيما الأمنية» في مرحلة مابعد الحرب. في داخل هذا السياق، ينبغي تحليل مختلف مظاهر الدعم الإيراني للإسلاميين، فلقد سافر راشد الغنوشي إلى طهران بمساعدة العاصمة السودانية، الأمر الذي أثار لغطا كبيرا حول حدود الدور الذي يلعبه الترا[illegible]

كان من المألوف أن يصادف المطالع للصحف الغربية لاسيما الفرنسية بعد الانتخابات البلدية والولائية عناوين من قبيل «على فرنسا أن تفعل كل شيء كي لا تكسب الفيس (الاختصار الفرنسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ) الانتخابات التشريعية»[80]، أو «إذا كسبت الفيس الانتخابات، فهل يتدخل الجيش الفرنسي لإعادة جبهة التحرير الوطني إلى السلطة؟»[81]، أو «هاهو الإسلام السياسي على مسافة تقل عن نصف ساعة طيران من أوروبا»[82]، أو «إن على فرنسا أن تشعر بشيء من الخوف اليوم أكبر قليلا من الأمس، وأقل قليلاً من الغد إزاء هذا الموقف»[83].

ومن لغة الصحافة إلى أحاديث الأروقة السياسية تدولت اقتراحات التدخل العسكري الفرنسي لفصل ولايات البربري الثلاث (تيزي وزو وبجاية والبويرة) عند الضرورة (سعدي، 1991 :8)، وارتبطت بها ضجة مفتعلة من حول المفاعل النووي الذي تبنيه الجزائر بالتعاون مع الصين منذ عام 1983، والذي لم تنتبه إليه الولايات المتحدة ولا الدول الأوروبية إلا بعد النجاح الانتخابي «للإنقاذيين». وعلى مستوى الإحساس بالخطر جاء الدعم الغربي لنظام بن جديد حتى يواجه إسلامييه، فلقد تدفقت المساعدات الاقتصادية الغربية على الجزائر بمناسبة اضطرابات حزيران (يونيو) 1991، حيث حصلت الحكومة الجزائرية من صندوق النقد الدولي على قرض قيمته 404 ملايين دولار، وعلى تسهيلات إئتمانية إضافية قيمتها 283 مليون دولار. كما حصلت أيضا على مساعدة من المجموعة الأوروبية قيمتها 120 مليون دولار، مع ملاحظة أن قانون الانتخابات الذي أثار تلك الاضطرابات كان في الأصل بعض نتاج القريحة القانونية الفرنسية[84].

الخلاصـــة

على ضوء التحليل السابق، يتضح أن أزمة الخليج كانت تجربة قاسية امتحنت فيها المصداقية الأيديولوجية للجماعات الإسلامية، كما امتحنت قدرتها على التوحد في مواجهة هذا الحدث الجلل الذي رزئت به أمتها، ومن هنا شرع بعضها ومنها الإنقاذ والنهضة في ممارسة نوع من النقد الذاتي هو حتى الآن دون المطلوب. فلا زال الخطاب السياسي لتلك الجماعات يحمل بعض آثار المحنة وركامها، فهو في حيرته بين دواعي الاستمرار وأسباب التغير يأتي محملا بتناقض يقدح في صدقيته.

وتُعَدُّ قضية العلاقة مع الغرب الصليبي نموذجا لهذا الإضطراب والتشويش الفكري؛ وذلك أن القارىء مثلا لتصريحات راشد الغنوشي زعيم النهضة بعدالحرب

(13) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/1/22.
(14) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1990/9/12.
(15) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/1/20.
(16) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/1/21.
(17) انظر: الشرق الأوسط بتاريخ 1991/3/17.
(18) انظر: نص بيان التجمع اليمني للإصلاح، جريدة الصحوة، بتاريخ 1991/2/7.
(19) انظر: نص بيان التجمع اليمني للإصلاح، جريدة الصحوة، بتاريخ 1990/11/15.
(20) انظر: نص تصريح يوسف البدري عضو اخوان مصر، مجلة المجلة، عدد 553، بتاريخ 12-1990/9/18.
(21) راجع: العدد الخاص الذي أصدرته جبهة الإنقاذ بهذه المناسبة، جريدة المنقذ، بتاريخ 28 ذي القعدة 1410هـ.
(22) انظر: A. Dissez. La Moderation Surprenante du F.I.S., La Croix 16/1/1991.
(23) انظر: نص الحديث مع عبد الرحيم الزواوي أمين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في تونس، مجلة اليوم السابع، بتاريخ 1990/6/18 والعربي شويخه، «حدود الديمقراطية»، لوموند ديبلوماتيك، يونيو 1990.
(24) وانظر أيضاً نص الحديث مع عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ، جريدة المنقذ عدد 10، بتاريخ 12 رجب 1410هـ.
(25) انظر: G. Ouramdone. "Le Front Islamique du Salut a Travers son Organe de Press (Al Munqid) Peuples Mediterranee, 52-53 (7/12/1991).
(26) انظر: M. Marouki. "Les Huits Propositions de L'Opposition". Jeune Afrique 1560 (21-27/11/1990).
(27) انظر: K. Al Darwich. "Elections Algeriennes: Modani Joue son va tout". Arabies 54 (6/1991).
(28) انظر: «الشعب» بتاريخ 1991/2/19 وأيضا بياني الإنقاذ والنهضة المنشورين بجريدة «الشعب» بتاريخ 4، 199/9/8.
(29) انظر: J. Daniel. "Si le Maghreb Bascule". Le Nouvel Observateur 1370 (7-13/12/1991): 30-31.
(30) انظر: M. Al-Ahnaf. "L'Oppostion Maghrebine Face a la Crise du Golfe" Maghreb. Machreck 130 (10/12/91).
(31) انظر: H.Ait Ahmed. "Guerre Contre la Modernite" Le Nouvel Observateur 1367 (17-23/1/1991)
(32) انظر: O. Peretie. "Les Francais sont les Pions de Bush". Le Nouvel Observateur 1368 (24-30/1/1991).
(33) انظر: «الأهرام» بتاريخ 1991/2/21.
(34) انظر: «الشعب» بتاريخ 11، 18، 1990/9/25.
(35) انظر: L'Evenement de Jeudi (27) - 1991.

(59) انظر أيضا: K. Al Darwich, op.cit.: 17.

(60) انظر: نص الحديث مع عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1990/12/28 وانظر: بيانيّ حماس والرابطة حول الوحدة الإسلامية بتاريخ 17 و 23 شوال 1411هـ

(61) انظر: K. Al Darwich, op.cit. : 18

(62) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/11/16.

(63) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/30.

(64) انظر: G. Ouramdone, op.cit.: 158-159.

(65) انظر: «الأهرام» بتاريخ 1990/7/12.

(66) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/5/9.

(67) انظر: K. Al Darwich, op. cit, : 21

(68) انظر: G. Ouramdone, op. cit, : 157

(69) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/7/26, 11

(70) انظر: نص الحديث مع عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة الوطن العربي، بتاريخ 1991/4/5.

(71) حديث شخصي مع صلاح الدين جورشي العضو البارز الأسبق بحركة النهضة، القاهرة، بتاريخ 1991/10/15

(72) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/7/23, 14 و«الوطن العربي» 1991/7/17.

(73) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/30.

(74) انظر: الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، جريدة الوطن، بتاريخ 1989/3/30 وقارن: حديث مع محمد مواعدة عضو المعارضة البارز في تونس، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1989/12/22

(75) G. Ouramdone, op. cit. : 160, 163

(76) انظر «الحياة» بتاريخ 1991/7/3 ومحمد الحداد «الجزائر تختار المواجهة» مجلة الفرسان 1991/7/8.

(77) G. Ouramdone, op. cit. : 162

(78) انظر: نص تصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 1991/3/26.

(79) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/3,7/2,6/29.

(80) انظر: Le Nouvel Economiste, 22/6/1991.

(81) انظر: Le Figaro, 13/6/1991.

(82) انظر: L'Express, 15/6/1991.

(83) انظر: Le Point, 18/6/1990, L'Evenement de Jeudi, 21/6/1990, Le Nouvel Economiste, 22/6/1990.

(84) انظر: فهمي هويدي «قراءة ثانية للحدث الجزائري» الأهرام 1991/7/16.

(85) انظر: نص الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، جريدة الشعب، بتاريخ

مصلح السعيد
1991 «ضمير اليمن واغتيال الكويت». رابطة الكتاب اليمنيين بأوروبا.

نازلي معوض
1990 «اتحاد المغرب العربي وأزمة الخليج» بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للبحوث السياسية بالقاهرة 1-12/3

نيفين مسعد
1991 «جدلية الاستبعاد والمشاركة مقارنة: بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن» مجلة المستقبل العربي عدد 145-3.

هدى ميتكيس
1991 «الحركة الإسلامية في تونس بين موجبات الواقع والمثالية الدينية» سلسلة بحوث سياسية عدد 43-5.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 ـ 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

THE ATTITUDES OF ISLAMIC MOVEMENTS IN THE GULF CRISIS

Neveen Masaad

This study investigates the political attitudes of the Islamic fundamentalist movements towards the Gulf crisis. The Muslim Brothers position was analyzed as well as those of Al-Nahda and Al-Engath. The study evaluates the gains and loses of each group.